وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل
كلية الحقوق

الثــورة الشعبيــة / الأسباب والنتائج

بحث تقدم به الطالب

احمد حامد محمد

الى مجلس كلية الحقوق وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في القانون

بإشراف

الدكتور علي حسين ياسين

٢٠٢١م

بسم الله الرحمن الرحيم

فَتَقَطَّعُوا

أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا

كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ

فَرِحُونَ

صدق الله العظيم

سورة المؤمنون

الآية – ٥٣

الاهداء

الى من سالت دمائهم لتطهيرٌ ارضنا من دنس الغزاة

شهداءنا الابرار

الى من علمني الصبر والصمود والدي العزيز حفظه الله

الى معلمة الحياة الاولى شمس حياتي وضيائها

والدتي العزيزة حفظها الله

الى سندي وذخري في الحياة نور عيني

اخواني وأخواتي

الى اساتذتنا حبا وتقديرا والى كل من ساهم في نجاح هذا البحث اهدي

ثمرة جهدي المتواضع

شكر وتقدير

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الاخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود بها الى اعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع اساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الامة من جديد وقبل ان نمضي نقدم اسمى ايات الشكر والتقدير الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ...

الى كل اساتذتنا الافاضل ..

واخص بالتقدير والشكر الى الدكتور علي حسين ياسين

الذي ساعدنا على اتمام هذا البحث وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث فله مني كل الحب والتقدير

الباحث

المقدمة

كثيرا ما تستخدم القوة وسيلة للاستيلاء على السلطة والقوة بحد ذاتها تعد وسيلة غير قانونية لاستناد السلطة غير انها تتخذ احيانا صور تجعلها وسيلة مشروعة في نظر الراي العام والثورة كمصطلح سياسي هي الخروج عن الوضع الراهن وتغييره باندفاع يحركه عدم الرضا أو التطلع إلى الأفضل أو حتى الغضب.

تحدث الثورة الشعبية نتيجة وجود مقدمات وشروط محددة تبرز في إطار تطور المجتمع؛ تؤدي إلى وجود تناقضات أساسية تؤدي إلى اتساع الشعور بالظلم والاستغلال الذي يمارس من قبل فئة قليلة مالكة وتؤدي هذه التناقضات إلى أزمة سياسية عميقة تحمل معها نشوء حالة ثورية تتجسد بنشاط الجماهير السياسي الواسع من خلال التمرد على الواقع بأشكال ومظاهر متعددة متل المظاهرات والاجتماعات المعبئة والاعتصام؛ فالحالة الثورية هي تعبير عن التناقضات الموجودة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وهي تمثل ذروة تفاقمها.

ويتداخل مفهوم الثورة الشعبية مع مفاهيم أخرى مقاربة كالانقلاب كما تمتد جذورها كظاهرة إنسانية عميقا في تاريخ الإنسانية وهي ملازمة على الدوام لنشأة النظم السياسية» وتطفو على السطح كلما جنحت هذه النظم عن إطار مشروعيتها ومالت السلطة فيها إلى الاستبداد والديكتاتورية.

ومن الواضح أننا لا يمكن أن نطلق صفة الثورة الشعبية كثيرا على الانتفاضات الكبرى في التاريخ الإنساني إلا من خلال قياس مدى قدرتها على إحداث نقلة نوعية عميقة في بنية المجتمع ماديا من خلال الاقتصاد والتنمية ومعنويا من خلال نظام سياسي بنخبة جديدة وتكريس منظومة قيم اجتماعية جديدة ، بمعنى آخر قدرة هذه الانتفاضة الشعبية الكبرى على اكتساب مضمون ثوري من خلال قدرتها على التأسيس لمتغيرات جديدة تعيد رسم خارطة موازين القوة في المجتمع وفق رؤية جديدة .

ومن خلال ماتقدم فان البحث يسعى الى تحقيق هدفه الرئيس والمتمثل في بيان مفهوم الثورة الشعبية وتميزها عن غيرها من المفاهيم وماهي أسباب ونتائج تلك الحركات المناهضة للنظام السياسي والمتمثلة بالثورة والانقلاب وماهي أثارها على الدساتير وشكل النظام السياسي ومن ثم الخروج ببعض النتائج والتوصيات لوضع حد لتلك الظاهرة .

المبحث الأول

الثـــــــــورة الشـعبـيـــــة

المطلب الأول
التعريف بالثورة الشعبية

تعددت التعريفات الخاصة بالثورة الشعبية واختلفت فيما بينها على محاور التركيز والانطلاق , فهناك من جعل استخدام العنف مكونا أساسيا من مكونات الثورة ، واخرون ركزوا على نتائج العمل الثوري ودرجة ومستوى التغيير المتحقق داخل المجتمع .[١]

فالثورة الشعبية لغة بمعنى الهيج والظهور وكذلك تاتي من ثارة أي الغبار وثوارنا وثورياً [٢] .فهناك من يرى أن الثورة " رفض للوضع القائم فهي تحرك السلوك السياسي وهى فعل اختيار ورفض من خلال عمل عنيف " وهناك من يرى ان الثورة " تغير يتميز بالعنق كوسيلة ويهدف إلى أهداف عديدة محددة .

أما الثورة الشعبية أصطلاحاً ،تعني الثورة الحركة الفجائية أو تغيير فجائي شامل وجذري للنظام السياسي والاجتماعي للدولة ولقد لحق مفهوم الثورة التطورات متلاحقة عبر سنوات طويلة من الزمن أذا كان يقصد بها في البداية التمرد أو التدمير واعلان السخط ومقاومة الظلم والطغيان الى وقوع التغيرات في النظام السياسي لبلد واخيرا أصبح معنى الثورة يشير الى أحداث تغيرات جذرية وعميقة في النظام الاجتماعي بالإضافة الى النظام السياسي والقانوني ، ومن الناحية القانونية تعني الثورة احلال فكرة قانونية جديدة محل اخرى لتكون اساساً للنظام القانوني في الجماعة البشرية [٣] .

أيضا الثورة هي " التغيير الاساسي والسريع والداخلي والعنيف في القيم والمبادئ المهيمنة داخل المجتمع وفي مؤسساته السياسية والهياكل الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية والقيادة والنشاط الحكومي والسياسات أي انها انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات لبناء وتكوين بديل آخر جديد [٤].

---

(١) ياكينام رشاد الشرقاوي ، الظاهرة الثورية والثورة الايرانية ، رسالة ماجستير (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) جامعة القاهره ، ١٩٩٣ ، ص ١.
(٢) محمد بن أبي بكر الرازي ، محتار الصحاح ، دار الرسالة ، الكويت ، د.ت، ص ٨٩ .
(٣) عبدالغني بسيوني عبدالله ، القانون الدستوري مبادى عامة ، دار الجامعة بيروت ، ١٩٨٧ ، ١٠١-١٠٢.
(٤) باكيام رشاد ٠الشرقاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢ .

ويتضح من هذه التعريفات للثورة ان هناك تركيز على العنف باعتباره سبب اساسي لقيام الثورات وهناك فريق أخر لا يعطى للعنف أهمية كبيرة في قيام الثورات ، فهم يروا أن العنف بما يعني من إعمال شغب واضطرب وتفجيرات واغتيالات سياسية فهو في حد ذاته لا يشير إلى قرب وقوع ثورة ، فأكثر الردود شيوعا على الاضطرابات الداخلية الخطيرة ليست الثورة على الإطلاق وإنما السيطرة العسكرية ، ولكن من الممكن النظر إلى العنف باعتباره عرضا لتلاشى فاعلية وشرعية الحكومة ، وعادة لا يتتج عن العنف شي شرعي ذو أهمية كبيرة إذا اتجهت القيادة إلى التهدئة والتعامل مع المشكلات التي كانت سببا في الاضطرابات لكن إذا افتقدت الحكومة الحكمة وحاولت سحق وإسكات الساخطين فإنها قد تزيد الأمر سوءا [١].

وللثورة الشعبية صورتان قد تكون الثورة الشاملة (الكلية) وقد تكون ثورة جزئية (صغرى) [٢].

---

[١] ياكينام رشاد الشرقاوى ، مصدر سبق ذكره ، ٤

[2] نزيه رعد ، القانون الدستوري العام _ المبادى العامة والنظم السياسية ، المؤسسة الحديثة للنشر ، ٢٠٠٨ ص ١٠١ .

المطلب الثاني

تميز الثورة عن الانقلاب

يميز فقهاء القانون الدستوري بين الثورة والانقلاب ٠ فالثورة هي حركة التي تصدر عن الشعب وتنبع منه . ويكون الهدف منها تغير النظام السياسي من نظام ملكي الى نظام جمهوري أو من نظام رئاسي إلى نظام برلماني مثلا ، وتغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد في الدولة . أما الانقلاب فيصدر عن السلطة الحاكمة أو من جهة معينة ، كقيام رئيس الوزراء أو وزير الدفاع أو قائد الجيش مثلا بإجراء تغيير في شؤون الحكم من دون مراعاة أحكام الدستور ونصوصه ، وأن يكون الهدف من ذلك هو مجرد الاستئثار بالسلطة دون تغيير النظام القانوني السائد في الدولة [١]

وعلى هذا الأساس تهدف الثورة الشعبية إلى اقامة نظام سياسي واجتماعي واقتصادي جديد على أنقاض النظام القديم ، بينما يهدف الانقلاب إلى استبدال حاكم بآخر وتغيير في الأوضاع السياسية فقط[٢].

فالانقلاب تصرف عنيف من جهة السلطات العمومية ضد اخرى يقوم بها المسؤولين ذو السلطة الدستورية ضد المسؤولين الاخرين والسلطات الاخرى وان الانقلاب لايهدف عموما الى الاطاحة بالنظام السياسي ولاتغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي وانما القصد هو ابعاد هذا الشخص او ذاك عن السلطة ويرى الدكتور ثروت بدوي " ان الانقلاب هو حركة محددة النطاق يقوم بها نفر قليل من الشعب مستندا لبعض القوى الحكومية القائمة وتستهدف الاستيلاء على السلطة لصالح القائمين بها"[٣].

ويرى البعض ان الانقلاب استنادا الى مصدر الحركة فهو الحركة التي يقوم بها فئة معينة او هيئة من الهيئات الحاكمة بغرض الاستيلاء على السلطة دون اتباع احكام الدستور .

والانقلاب قد يكون حكوميا (أي من داخل السلطة الحاكمة) وقد يكون الانقلاب عسكريا (أي من قبل المؤسسة العسكرية) .

---

[١] نزيه رعد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٢

[2] المصدر نفسهُ ، ص ١٠٣.

(٣) ثروت بدوي ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٢٥١ .

المبحث الثاني

أسباب قيام الثورات ونتائجها

المطلب الأول

أسباب قيام الثورات

هناك أسباب قد تؤدى لقيام الشعوب بالثورة على الانظمة الحاكمة ورفضها ومن هذه الأسباب:

اولاً :غياب الإصلاحات

أن غياب الاصلاحات على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية نتيجة تشبث السلطة الحاكمة بالسلطة تعد سبب رئيسي للفساد فقد يؤدى هذا إلى إثارة سخط الشعب نتيجة أنعدام الخدمات الضرورية والواجب القيام بها تجاه الشعب وعند ذلك سيلاحظ قيام الشعب بالثورات ذات الطابع الشعبي ضد حكامه وفسادهم. [١]

ثانياً: تدهور الو ضاع الاقتصادية

إن انتشار الفقر وتدنى مستويات المعيشة وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء نتيجة لممارسات احتكارية من الدولة وأتباع النظام الحاكم فيها ، بألإضافة إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية المترتبة على تدهور تلك الأوضاع الاقتصادية قد يؤدى إلى قيام الشعوب الثورة على تلك الأوضاع، أي أن الدافع الأساسي للثورات الشعبية هو الوضع الاقتصادي السيء والذي يظهر بمؤشرات كثيرة كتراجع معدلات التنمية والنمو وارتفاع نسب البطالة وغياب الإصلاحات الاقتصادية وهيمنة الدولة ورجالاتها على مساحات واسعة من الاقتصاد الوطني ما يسبب ارتفاعاً هائلاً في حالات الفساد والإحتكار. وبالتالي، على سلّم أولويات النخب الثورية هو أن تكون مستعدة لتقديم الحلول لمعظم هذه المشاكل الاقتصادية. وببساطة، معظم من يخرج من الجماهير ضد النظام هم من طبقة الفقراء والمتضررين من الطبقة الوسطى بفعل سياسات التهميش [٢].

---

[١] اية يوسف عبدالسلام – أسباب قيام ثورات الربيع العربي ، المركز الديمقراطي العربي ، ٢٣ مايو ، ٢٠١٤، متاح على الرابط https://democraticac.de/?p=1393

[٢] هلال رميتي ، اول الغيث ثورة ، مقال منشور على الرابط التالي : https://www.aljazeera.net/blogs/2019/4/13

ثالثاً : الهيمنة على السلطة بالقوة

عندما تفقد القاعدة الجماهيرية والشعبية الأمل في تغيير النخبة الحاكمة بالوسائل السلمية والديمقراطية ،عند ذلك يستشري الفساد كافة أرجاء الدولة فريما يكون ذلك سبب رئيسي لقيام الثورات الشعبية للشعوب ، ومع أن التكوينات المجتمعية تميل إلى التغيير التدريجي لشؤون حياتهم وليس إلى الثورات الى أن الأنظمة الاستبدادية تحاول دائما الوقوف أمام الناس باستخدام طرق شتى كالإقصاء والقمع والانتهاك المتكرر للحقوق في سبيل أخضاعهم بالقوة مايولد بالنتيجة الضغط المجتمعي ويعبر عنه بالوسائل الثورية [1].

فالاستبداد السياسي معروف بأنه احتكار الحكم، ومنع أي مشاركة للشرائح الشعبية والقوى المختلفة بتقاسم السلطة. أما الاستبداد الاجتماعي فهو وليد غياب العدالة الاجتماعية، وسيطرة فئة محدودة على المقدرات، وإقصاء غالبية البناء الاجتماعي، مما يفرز ظلمًا اجتماعيًا وأمراضًا داخل المجتمع نتيجة لهذا الواقع، ويشعر المواطن أن هذا النظام لا يعبر عنه، بل على فئة محدودة. والاستبداد الاقتصادي، هو احتكار المقدرات كما أسلفنا، لكن ظهر نمط جديد منه بسبب تزاوج المال والسلطة، أي تحالف رجال الأعمال والسياسيين، مما جعل الدولة والشعب وكل المقدرات في خدمة هذه الفئات، وأدى هذا إلى تركز رأس المال والعوائد في عدد محدود وقليل على حساب الغالبية، مما يفرز نموًا لعوائد رجال الأعمال، وفقرًا بسبب غياب التنمية، وهو نموذج تنموي مشوه.

---

(١)عبد الله الفقيه "أسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها الى اليمن " صحيفة اليقين ٢١/ فبراير / 2011 ، متاح على الرابط : http://dralfaqih.blogspot.com/2011/02/blog-post_1680.html

(٢)محمد سيد بركة ، الثورة واسبابها ، مقال منشور على الرابط التالي : https://magazine.islamtoday.net

المطلــب الثانـــي

نتـــائج قيـــام الثـــورة

أولا : أثر الثورة على الدستور القائم والقوانين العادية

أعتبر معظم فقهاء القانون الدستوري إن نجاح الثورة يؤدي مباشرة إلى سقوط الدستور القائم » خاصة إذا تنافت نصوصه مع الأهداف المرجوة من الثورة » وذلك منذ اللحظة التي تستقر فيها حكومة واقعية محل الحكومة القانونية ولكن من جانب آخر من الفقه الدستوري يذهب إلى أن سقوط الدستور لا يتم على الفور بمجرد قيام الثورة ونجاحها » بل يتوقف الأمر على موقف رجال الثورة من الدستور الذين قد يروا أن تطبيق أحكام الدستور القائم يعتبر إطارا صالحا لغاياتهم » أي إن الثورة قد لا تكون موجهة ضد نظام الحكم ولكن ضد الفساد المستشري في البلاد فيبقى الدستور قائمة رغم نجاح ولكن الفقه الدستوري أشار في هذا المجال » إلى وجوب التفرقة بين الحكومة الدستورية والحكومة الواقعية . فقد تقوم الثورة وتنجح » وهنا نكون أمام أمرين فإذا التزمت الحكومة الثورية بمبادئ ونصوص الدستور » فتسمى في هذه الحالة بالحكومة الدستورية » أما إذا انتهكت أحكام الدستور وخالفت نصوصه فتسمى في هذه الحالة بالحكومة الواقعية [1]

أي أن الدستور قائماً في حالة الحكومة الدستورية ، ولكن الثورة تستطيع اسقاطه في كل وقت . أما في حالة الحكومة الواقعية فأن الدستور يسقط مباشرة بعد نجاح الثورة ، لأنها لم تحترم احكام الدستور ، بل رفضتها ولم تستند اليها . ويمكننا تحديد النتائج القانونية للثورة ، بعد ان نكون قد حددنا هدف القائمين لثورة وغاياتهم فأذا كانوا يهدفون الى رفض كل ما هو سابق لقيامهم بثورتهم من قيم سياسية او اجتماعيه او اقتصاديه ، فأنه يترتب على ذلك حتما سقوط الدستور .[1]

أما من حيث القوانين العادية من المسلم به انه لا يترتب على نجاح الثورة اي مساس بالقوانين العادية المطبقة في الدولة ، مثل القانون المدني والقانون الجنائي والقانون الاداري والقانون التجاري ، وغيرها من القوانين ، فتبقى قائمة ونافذه الى ان يتم الغاؤها بشكل صريح وضمني ويعود السبب الرئيسي في بناء هذه التشريعات قائمة . انها لا تتعلق بنظام الحكم السياسي في الدولة . وليست الثورة موجهة اليها

---

(١)نزيه رعد ، مصدر سبق ذكره ١٠٢

ويعتبر بقاء هذه التشريعات ، نتيجة منطقية لمبدأ مقرر ومسلم به ، وهو استمرار الدولة و خلودها على الرغم من تغيير نظام الحكم فيها " فتبقى اذن التشريعات العادية الى ان تلغي او تعدل ، ولكن ذلك يتوقف على مدى ملاءمة هذه التشريعات مع فلسفه وأيديولوجية الثورة . وتجدر الاشارة اخيرا الا انه في حاله سقوط الدستور بعد نجاح الثورة يجب ان تنزع الصفة الدستورية عن بعض القواعد الدستورية شكلا لاموضوعا ، فتسحب الصفة الدستورية عن القواعد التي لا تتعارض مع مبادئ الثورة ونظامها الجديد ، وتظل هذه القواعد قائمه ونافذه في الدولة الدستورية عن القواعد الاخرى التي تتعارض مع قيم واهداف الثورة ، ومن الطبيعي ان يكون مصير هذه القواعد هو السقوط والالغاء ، شأنها في ذلك شأن القواعد الدستورية شكلا وموضوعا ، اما في حالة سقوط الدستور والغائه بقرار صريح من جانب رجال الثورة فلا يمكن القول عندئذ بفكرة سحب الصفة الدستورية عن القواعد الدستورية شكلا لا موضوعة التي احتواها الدستور ، ذلك ان الدستور قد تم الغاؤه ، والالغاء يشمل بطبيعة الحال جميع ما يتضمنه الدستور من قواعد واحكام ، سواء كانت دستورية شكلاً وموضعة ، او دستورية شكلا لا موضوعاً [1]

ثانياً : اثار الثورة على النصوص الدستورية المتعلقه بحقوق وحريات الافراد

ذهب بعض الفقه الدستوري الى اعتبار ان سقوط الدستور لا يترتب عليه المساس بالنصوص المتعلقه بحقوق الافراد وحرياتهم فهذه الحقوق وتلك الحريات لا تتصل بالتنظيم السياسي في الدولة ، فهي واجبة التقديس والاحترام لانها كما يقال استقرت في الضمير الانساني بحيث غدت اسمى من النصوص الدستورية الوضعية ، وتعتبر في ذاتها دستورا فوق الدستوري فهي تمثل ما يسمى بالدستور الاجتماعي ولكن اذا اتجهت الثوات بعد نجاحها في تغيير الانظمة السياسية الى بناء انظمة اجتماعية واقتصادية جديده مغايرة الى الانظمة القائمه عندئذ لم يعد مقبولا القول ، انه يترتب على قيام الثورات عدم المساس بالمبادئ الاساسية لحريات الافراد وحقوقهم ، لان هذه الثورات سوف تعمل على احلال مفاهيم جديده لحريات الافراد وحقوقهم محل المفاهيم القديمة [1].

---

(١) نزيه رعد ، مصدر سبق ذكره ،ص ١٠٥ .
(٢) محمود محمد حافظ ، الوجيز في النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٣٢٠

الخاتمة

بعد ان انتهينا من كتابة بحثنا توصلنا الى نتائج عدة :

1- من خلال تعريفات الثورة اتضح ان هناك فريقين من الكتاب اختلفو في وصف الثورة بعضهم ربطها بالعنف و البعض الأخر يرى ان العنف غير مؤثر لأستمرار نجاح الثورة.

٢- لعب المفكرون الدور الأساسي و البارز في قيام الثورات بسبب أفكارهم و تنوعها كما يبرز دور الطبقة الوسطى في قيام الثورات .

٣ -الأسباب البارزة في قيام الثورات تتمثل بغياب الأختلافات و انعدام الأمل في التغير . فضلا عن فساد المؤسسات و انهيار وتدهور الأوضاع الأقتصادية.

٤- الحكومة الناتجة بعد نجاح الثورة اما حكومة دستور لانها ستلتزم بأحكام الدستور او تكون حكومة واقعية لأتها ستخرج عن واقع الدستور القائم .

التوصيات :-

من خلال اطلاعنا على القوى المؤثرة في الثورة نرى ان الحل الأمثل هو إتباع الخيار السلمى فى التغيير و المطالبة بالحقوق بدون عنف حتى تنجح الارادة الشعبية وتحقيق العدالة الحقيقية وصياغة دستور يتلائم مع تطلعات المجتمع .

قائمة المصادر

١- ياكينام رشاد الشرقاوي ، الظاهرة الثورية والثورة الايرانية ، رسالة ماجستير (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.) جامعة القاهره ، ١٩٩٣ .

٢- محمد بن أبي بكر الرازي ، محتار الصحاح ، دار الرسالة ، الكويت ، د.ت .

٣- عبدالغني بسيوني عبدالله ، القانون الدستوري مبادى عامة ، دار الجامعة بيروت .

٤- محمود محمد حافظ ، الوجيز في النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٩ .

٥- نزيه رعد ، القانون الدستوري العام _ المبادى العامة والنظم السياسية ، المؤسسة الحديثة للنشر ، ٢٠٠٨ .

٦- ثروت بدوي ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤

_مواقع شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) .

١- اية يوسف عبدالسلام – أسباب قيام ثورات الربيع العربي ، المركز الديمقراطي العربي ، ٢٣ مايو ، ٢٠١٤، متاح على الرابط https://democraticac.de/?p=1393

٢- [٢]هلال رميتي ، اول الغيث ثورة ، مقال منشور على الرابط التالي : https://www.aljazeera.net/blogs/2019/4/13

٣- عبد الله الفقيه "أسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها الى اليمن " صحيفة اليقين ٢١/ فبراير / 2011 ، متاح على الرابط : http://dralfaqih.blogspot.com/2011/02/blog-post_1680.html

٤- محمد سيد بركة ، الثورة واسبابها ، مقال منشور على الرابط التالي : https://magazine.islamtoday.net